

Distr.
GENERAL

S/RES/1251 (1999)
29 June 1999

مجلس الأمن



القرار ١٢٥١ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠١٨ المعقودة في
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (S/1999/657 و Add.1)، عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه من الضروري، نظرا للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص، ولا سيما القراران ١٢١٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٢١٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يدعو مرة أخرى جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يطلب إليها، وإلى الأطراف المعنية أيضا، الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية المذكورة، والامتناع كذلك عن القيام بأي محاولة لتقسيم الجزيرة أو لتوحيدها مع أي بلد آخر،

وإذ يلاحظ أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار مستقرة أساسا، وإن كان يعرب عن بالغ قلقه من تزايد سلوك كلا الجانبين مسلحا استفزازيا على طول خطوط وقف إطلاق النار، الأمر الذي يزيد من احتمال وقوع حوادث أخطر،

وإذ يذكر الأطراف بأن مجموعة التدابير المتخذة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كانت ترمي إلى الحد من الحوادث والتوترات، دون التأثير على أمن أي من الجانبين،

وإذ يكرر الإعراب عن الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن تسوية سياسية شاملة،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

٢ - يذكر كلا الجانبين بالتزاماتهما التي تقضي بمنع أي عنف موجه ضد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبالتعاون الكامل مع هذه القوة وبكفالة حريتها الكاملة في التنقل؛

٣ - يدعو السلطات العسكرية في كلا الجانبين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات، بما في ذلك أعمال الاستفزاز في جوار المنطقة العازلة؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام وممثله الخاص أن يواصل العمل بصورة مكثفة مع كلا الجانبين بغية الوصول إلى اتفاق مبكر بشأن مزيد من الخطوات المحددة للتقليل من التوتر، آخذين في الاعتبار الكامل قرار المجلس ١٢١٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛

٥ - يدعو كلا الجانبين إلى اتخاذ تدابير تبني الثقة والتعاون، والحد من التوتر بين الجانبين، بما في ذلك إزالة الألغام على طول المنطقة العازلة؛

٦ - يحث الجانب القبرصي اليوناني على تنفيذ مجموعة تدابير قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام ويشجع تلك القوة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق تنفيذ كلا الجانبين لمجموعة التدابير تنفيذًا سريعًا؛

٧ - يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المستويات المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص، ووتيرة زيادتها والارتقاء بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال أي من الجانبين منظومات أسلحة متطورة، وعدم إحراز تقدم نحو إجراء أي خفض هام في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، الأمر الذي يهدد بزيادة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة على حد سواء ويعقد الجهود المبذولة للتفاوض بشأن تسوية سياسية شاملة؛

٨ - يدعو جميع المعنيين إلى الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي، وبتخفيض عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، وبالشروع في عملية تتكون من مراحل وترمي إلى الحد ثم التقليل بنسبة كبيرة من مستوى كل القوات والأسلحة في جمهورية قبرص كخطوة أولى نحو سحب القوات غير القبرصية على نحو ما هو مذكور في مجموعة الأفكار (S/24472، المرفق) للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من الطابع العسكري في نهاية المطاف باعتباره هدفًا في سياق تسوية

شاملة كاملة، ويرحب في هذا السياق بأية خطوات قد يتخذها أي طرف للحد من التسليح والقوات، ويشجع الأمين العام على مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه؛

٩ - يدعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن استعمال القوة أو العنف أو التهديد باستعمالهما كوسيلة لتسوية مشكلة قبرص؛

١٠ - يؤكد مرة أخرى أن الوضع الراهن غير مقبول وأن حالة الجمود التي ظلت فيها المفاوضات بشأن الوصول إلى حل سياسي نهائي لمشكلة قبرص قد طالت أكثر مما ينبغي؛

١١ - يعيد تأكيد موقفه القائل بأن أية تسوية قبرصية يجب أن تبنى على أساس قيام دولة قبرصية ذات سيادة وشخصية دولية واحدة وجنسية واحدة وذات استقلال وسيادة إقليمية مضمونين، وتضم طائفتين متساويتين سياسيا على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في اتحاد بين الطائفتين وبين المنطقتين، وبأن تلك التسوية يجب أن تستبعد اتحاد كل البلد أو جزء منه مع أي بلد آخر أو أي شكل للتقسيم أو الانفصال؛

١٢ - يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بهدف تنفيذ مهمتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام؛

١٣ - يكرر الإعراب عن تأييده لجهود الأمم المتحدة والجهات الأخرى المعنية من أجل العمل على عقد لقاءات بين الطائفتين من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين الطائفتين، ويدعو الزعامة القبرصية التركية إلى استئناف هذه الأنشطة؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
